



جرائم الاختطاف وتجارة البشر بعد ترحيل اللاجئين قسرًا من لبنان

مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)
حزيران/يونيو 2023
لبنان - بيروت

المحتويات

05

المقدمة

03

الملخص التنفيذي

08

التحديات الإقتصادية

06

التحديات الأمنية والسياسية

10

الشبكات الإجرامية
العابرة للحدود

09

القانون يُضعف
ضحايا الاختطاف

12

الخاتمة
والتوصيات

11

القوانين المحلية
والدولية ذات الصلة

الملخص التنفيذي

طوال الأعوام الماضية والسلطات اللبنانية ممثلة بـ "قوى الأمن الداخلي" تعمل على تحذير المدنيين من انتشار عصابات اختطاف تستدرج الضحايا في البلاد بهدف طلب فدية مالية، كما دأبت الجهات المعنية على الإعلان بأنها قد كشفت عددًا من عصابات الاختطاف، مع إقرارها¹ بأن اختطاف الضحايا من المدنيين في لبنان تحوّل إلى ظاهرة ارتفعت نسبتها في عامي 2021 و2022، خصوصًا على المناطق الحدودية، والتي تحوّلت إلى "منطقة خارجة عن سلطة الدولة"². إن ارتفاع نسب جرائم الاختطاف المسجلة التي أوضحتها أرقام شركة "الدولية للمعلومات" الإحصائية في لبنان³، ارتفعت فيها نسبة الاختطاف مقابل فدية مالية في عام 2022 إلى 300%، فضلًا عن تسجيل 44 جريمة اختطاف مقابل فدية مالية منذ بداية عام 2022 حتى أيلول/ سبتمبر من العام نفسه⁴. وتشير هذه الأرقام إلى الأزمة الاقتصادية مع ما يرافقها من انهيار أمني ومالي، وارتفاع نسب البطالة في البلاد، التي تعد من أبرز الأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة جرائم الاختطاف.

الأرقام التي تعبر عن مدى انتشار جرائم الاختطاف في لبنان لا يعني بالضرورة أنها تعبر عن الجرائم التي حصلت بالفعل، وإنما هو مؤشر يستند إلى الأرقام المعلنة عن "قوى الأمن الداخلي" والجهات المختصة بالإحصاء، حيث يمكن لهذه الأرقام أن ترتفع إذا ما احتسبت باقي الحالات التي لا يتم التبليغ عنها أو ضبطها من قبل السلطات الأمنية.

لم يكن اللاجئين السوريون في لبنان بمعزل عن الهواجس المقلقة من انتشار جريمة الاختطاف مقابل فدية مالية داخل البلاد، حيث تتبع مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) عدة حالات رصدها الفريق الميداني الخاص بالمركز، تعرّض معظم ضحايا تلك الحالات للضرب وغيره من أساليب المعاملة القاسية وصل حدّ التعذيب خلال فترة اختطافهم، وتم حرمانهم من الحرية من قبل الجهات الخاطفة. وتشمل قائمة الضحايا أيضًا أطفالًا عاشوا ضمن ظروف غير إنسانية.

منذ بداية الاحتجاجات المدنية في سوريا عام 2011، وتحولها من الطور السلمي إلى الطور المسلح في 2012، انعكس المشهد (السياسي- الأمني) السوري على لبنان، اقترن ذلك بعدة مواجهات أمنية بين أطراف موالية لحكومة النظام السوري والأطراف المناهضة له داخل لبنان. جرى خلالها اختطاف عشرات اللاجئين السوريين كنوع من الثأر لاختطاف أو اختفاء لبنانيين في سوريا⁵، كانت موجة الاختطافات تلك تستند إلى دوافع طائفية⁶، ولم تقم السلطات اللبنانية بأي إجراءات ملموسة لتعقب الخاطفين ومحاسبتهم⁷، إذ لا يمكن تبرير جريمة بجرمة أخرى، وتمت تغطية عمليات الاختطاف هذه على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام المحلي أو الدولي، لكن حالة الإفلات من العقاب لم تنته في لبنان.

عمليات الاختطاف التي تم رصدها من قبل ACHR تستهدف مدنيين من اللاجئين السوريين تطالب فيها الجهة الخاطفة أهالي الضحايا دفع فدية مقابل إطلاق سراح ذويبهم، وتستخدم عصابات الاختطاف وسائل التواصل الاجتماعي لاستدراج ضحاياها، لإيهامهم بتأمين مساعدة مرتبطة باللجوء إلى دول أوروبية في بعض الحالات، وبذلك يتم استدراج الضحية لتنفيذ عملية الاختطاف وطلب فدية من ذوي الضحية لقاء الإفراج عنها.

وبحسب ما وثّقه ACHR، تعرّضت بعض الحالات التي تم ترحيلها قسرًا خلال الحملة الأمنية التعسفية الأخيرة التي بدأت في نيسان/أبريل 2023 من قبل السلطات اللبنانية بحق اللاجئين السوريين إلى خطر الاختطاف من قبل تجار البشر من المهربين، حيث تركت السلطات اللبنانية بعض اللاجئين الذين تم ترحيلهم قسرًا بطريقة عشوائية عبر معبر "وادي خالد" الحدودي في نقطة ما بعد الحدود اللبنانية بالقرب من الحدود السورية، ما زاد من تعريض حياتهم للخطر والابتزاز المالي من قبل عصابات الاختطاف.

وعلى المناطق الحدودية، تستغل عصابات الاختطاف ضحاياها من أجل تحقيق مكاسب مالية، وتحرمهم من حريتهم بهدف ابتزاز أقاربهم ومطالبتهم بدفع فدية. ووفقًا لشهادات ومعلومات تلقاها ACHR يتعرض اللاجئون الذين يتم احتجازهم وحرمانهم من حريتهم لأعمال عنف بشعة ووحشية. تشمل هذه الأعمال العنف الجسدي القاسي والاعتداءات الجنسية، بما في ذلك اغتصاب النساء، كما تعرّض بعض الضحايا للقتل أو الاختفاء في حالة عدم قدرتهم على دفع الفدية المطلوبة. تتسم المعاملة التي يتعرض لها الضحايا بالقسوة واللاإنسانية، حيث يتم تعذيبهم لتشديد المحنة وإرغام أقربائهم على سرعة دفع الفدية المالية لإطلاق سراح ذويبهم.



جرائم الاختطاف مقابل فدية مالية

منذ بداية 2022 حتى أيلول/ سبتمبر من العام نفسه

44

وتجدر الإشارة إلى أنّ المعلومات التي تلقاها (ACHR) في بعض من الأحيان هي نقل من شاهد إلى آخر، وقد يتم تداول هذه المعلومات بين أكثر من خمسة أشخاص في بعض الأحيان. ومن الصعب التحقق من صحتها بشكل كامل وفقاً للمنهجية المتبعة في التوثيق من قبل المركز، ما لم يتاح للضحايا الإفادة وتقديم شهاداتهم التفصيلية.

ساهمت الحملة الأمنية الأخيرة التي استهدفت اللاجئين السوريين في لبنان وتسببت في ترحيلهم قسراً، في تصاعد حالات الابتزاز المالي عبر الحدود من قبل تجار البشر. وبالتالي، تستمر جرائم الاختطاف مقابل دفع فدية ضمن المناطق الحدودية بين لبنان وسوريا. ويكون غالبية الضحايا هم اللاجئين الذين يتم ترحيلهم إلى مصير غامض، حيث لا توجد آليات ممنهجة تدعمها السلطات اللبنانية لمتابعة ورصد وضع اللاجئين السوريين بعد الترحيل القسري، توجد عدة عوامل تعزز جرائم الاختطاف التي تحدث في لبنان بحق اللاجئين السوريين، بما في ذلك العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والسياسية.

سجل ACHR خلال الحملة الأمنية في نيسان/أبريل الماضي، ما لا يقل عن 82 حالة من اللاجئين المرطين الذين سلمتهم الفرقة الرابعة ضمن الجيش السوري إلى مهربي البشر عبر الحدود، وذلك عبر نقطة معبر "وادي خالد" الحدودي شمالي لبنان، تم تسليم الضحايا لمهربي البشر بهدف استغلالهم مبالغ مادية من اللاجئين، وترك بعضهم الآخر ضمن الحدود السورية.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا التقرير لا يغطي كافة جوانب هذه القضية المعقدة، ولكنه يسلط الضوء على هذه القضية الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها اللاجئون السوريون في لبنان من قبل العصابات والمهربين وتجار البشر، كما يتضمن التقرير أيضاً توصيات تهدف إلى تعزيز الجهود العاجلة لوقف هذه الجرائم.

ينبغي على الحكومة اللبنانية تعزيز التحقيق والملاحقة الجنائية في حالات الاختطاف والاحتجاز غير القانوني للاجئين، وتقديم الدعم اللازم للضحايا من مبدأ جبر الضرر والتأكد من إجراء محاكمات عادلة للجناة، والتأكد من ضمان أمن اللاجئين السوريين، ومن يتعرضون لخطر انتهاك الاختطاف على أيدي العصابات وشبكات المتجرين بالبشر، وينبغي للتدابير المتخذة أن تشمل، كأولوية، اتخاذ تدابير أمنية كافية في مناطق البقاع الأوسط والشمالي وعكار في الشمال اللبناني، وعلى جانبي الحدود السورية- اللبنانية، وتحديدًا في منطقة وادي خالد، ومنطقة الهرمل حوش السيد، ومنطقة عرسال، ومنطقة المصنع، ووضع هذه التدابير موضع التنفيذ فوراً وإدامتها. وضمان تيسير وصول اللاجئين الذين وقعوا ضحايا الاختطاف إلى إجراءات نزيهة من آليات جبر الضرر والتعويض، وحمايتهم من الإعادة القسرية أثناء إجراءات التحقيق معهم في سياق النظر بقضايا الاختطاف.

كما يجب على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان العمل بشكل حثيث لمكافحة جرائم الاختطاف ومنع التحريض عليها، وتوفير الدعم والتعاون مع الجهات المختصة في لبنان لحثهم على تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى الجهات المختصة ومحاسبتهم أمام القضاء. ويجب على المفوضية تحسين حماية اللاجئين الأكثر عرضة لجرائم الاختطاف، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم والنساء وكبار السن، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي اللازم لهم في حال تعرضهم لأي عملية تسبب لهم الأذى النفسي أو الجسدي.



شخص من اللاجئين المرطين البالغ عددهم 365
سلمتهم الفرقة الرابعة إلى مهربي البشر

82

المقدمة

تعد جريمة الاختطاف من الانتهاكات الجسيمة الأكثر خطورة والتي تمس بحقوق الإنسان وتخرج عن إطار القانون والعدالة، وهي جريمة مركبة تتكون من عدّة أفعال، كل فعل يقوم على جريمة مستقلة قانوناً، يتم جمع هذه الجرائم وجعلها جريمة واحدة، إذ قامت على الأخذ والسلب بسرعة ويلزم لإتمامها نقل المخطوف وإبعاده عن مكان الجريمة إلى مكان آخر لإتمام السيطرة عليه، ولهذه الجريمة عدة أسباب تجعل لدى الجهة الخاطفة الدافع لارتكابها، وفي مقدمتها الأسباب السياسية والأمنية.

ليست جرائم الاختطاف بظاهرة جديدة في لبنان، لكنها صارت أكثر انتشاراً ونشاطاً في الأعوام الماضية، خصوصاً في المناطق الحدودية مع سوريا، حيث تشهد منطقة بعلبك- الهرمل حالة غير مسبوقة من الغلتان الأمني⁸، ما يساعد عصابات الاختطاف من تنشيط عملياتهم هناك.

في الحملة الأمنية الأخيرة، لاحظ فريق ACHR تزايداً في عمليات ابتزاز وخطف اللاجئين السوريين الذين تم ترحيلهم قسراً خارج الحدود اللبنانية، خصوصاً أولئك الذين يعتقدون أن عودتهم إلى سوريا قد تعرّضهم إلى مخاطر الاختفاء القسري، و/أو الاعتقال التعسفي، و/أو التعذيب من قبل السلطات السورية. أصدر مركز وصول لحقوق الإنسان ACHR بتاريخ 19 أيار/مايو 2023 تقريراً بعنوان " لبنان يتجاوز حقوق الإنسان بترحيل اللاجئين قسراً "، لخصت نتائجه إلى أن الجيش اللبناني بدأ بتنفيذ حملات أمنية عشوائية لمناطق مختلفة في الأراضي اللبنانية بغية تنفيذ قرار المجلس الأعلى للدفاع الصادر عام 2019. وحصل آنذاك 22 حملة مدهامة أمنية إلى منازل سكنية ومخيمات يسكنها لاجئون بمختلف المناطق، حيث تم اعتقال 808 من اللاجئين السوريين اعتقالاً تعسفياً من بينهم 17 لاجئاً يملكون أوراق إقامة قانونية، و13 من النساء، و24 من القاصرين، و2 من أفراد مجتمع الميم عين)، حيث تعرض بعضهم للضرب و/أو المعاملة القاسية و/أو اللاإنسانية و/أو المهينة من قبل أفراد في الجيش اللبناني. حينها تم ترحيل 336 لاجئاً من المعتقلين/الموقوفين إلى خارج الحدود اللبنانية قسراً، (بينهم 12 لاجئ يملكون أوراق إقامة قانونية، و13 من النساء، و22 من القاصرين، و2 من أفراد مجتمع الميم عين).

ومع مراقبة فريق العمل المكثفة حول خطّ الترحيل بدءاً من المدهامات الأمنية العشوائية، مروراً بالتوقيف في المراكز الأمنية المختلفة وصولاً إلى ترحيلهم خارج الحدود اللبنانية و/أو تسليمهم إلى السلطات السورية الممثلة بالفرقة الرابعة والمتواجدة في الجانب السوري من الحدود، قام فريق العمل بالتركيز على مصير المرشحين قسراً وبشكل أساسي على اللاجئين الذين لديهم أسباب أمنية تدعيهم للاعتقاد بوجود مخاطر مباشرة عليهم وعلى عوائلهم عند عودتهم إلى سوريا أو خلال مرورهم عبر الحواجز الأمنية السورية، وهؤلاء هم النسبة الأعلى من اللاجئين، بالإضافة إلى الأسباب السياسية التي يعتقد اللاجئون أنها السبب الرئيسي وراء عدم رغبتهم في العودة إلى سوريا، فضلاً عن أولئك المنشقين عن الخدمة العسكرية و/أو الإحتياطية و/أو الإلزامية و/أو المتخلفين عنها.

مع وجود فريق ميداني من الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان المتواجدين بمختلف الأراضي اللبنانية، والذين ساهموا بشكل كبير في إعداد التقرير المنشور بتاريخ 19 أيار/مايو الفائت، أجرى فريق ACHR، مقابلة ثانية مع عينة من 13 لاجئ، كان خمسة لاجئين من 75 لاجئ الذين تم ترحيلهم سابقاً وقالوا أنه تم تسليمهم إلى مهربي بشر، فيما أكدوا العيّنة في المقابلات الثانية بالتفاصيل عملية تسليمهم على الحدود اللبنانية عقب استلامهم من قبل الجيش اللبناني و/أو بعد إلقاء القبض عليهم في المنطقة الحرّة بين حدود الدولتين. بينما كانت الثمانية مقابلات الباقية لضحايا عمليات خطف أخرى إحداهما قضية اختطاف اللاجئين في السفارة السورية في بيروت.

مع زيادة استمرار المدهامات الأمنية ضد اللاجئين، ازدادت آثارها السلبية على الضحايا وتباعاً زادت حالات التهريب والابتزاز المالي على الحدود. خلال الفترة الممتدة من 16 أيار/مايو حتى 13 حزيران/يونيو من هذا العام، تم تنفيذ 2 عملية مدهامة أمنية أسفرت عن اعتقال تعسفي لـ 33 لاجئاً. تم ترحيل 29 لاجئاً منهم قسراً، بينما تم تسليم 7 لاجئين إضافيين إلى المهربيين.



التحديات الأمنية والسياسية

يمر لبنان بتحديات أمنية وسياسية ناتجة عن التوترات والصراعات الإقليمية في المنطقة، فضلاً عن الصراعات الداخلية بين سلطة الأحزاب السياسية، ما أدت إلى ازدياد حدة التوتر والعنف وأسهم في انعدام الأمن وضعف السيطرة الحكومية في خلق بيئة مواتية للجماعات المسلحة ومجرمون يستغلون الفوضى السياسية لارتكاب جرائم اختطاف التي قد تكون مغطاة من أحزاب سياسية في كثير من المناطق التي تكتمها سيطرة الأحزاب السياسية بشكل علني.

إضافة إلى ذلك، فإنّ تملّص الحكومات اللبنانية من مسؤولياتها تجاه تأثر البلاد اقتصاديًا وسياسيًا بسبب الصراعات السياسية الداخلية، ووضع ملف اللاجئين في أولوية التحديات التي تواجهها البلاد، قد جعل اللاجئين في فوهة تزايد الانفلات الأمني، والذي أدى إلى تزايد استغلال اللاجئين بالطرق العنيفة من قبل الجماعات المسلحة والأحزاب السياسية على حد سواء من دون وضع أي قوانين لضبط المجرمين من دون تمييز.

وكان مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، نشر عشرات التقارير والبيانات المشتركة مع شركاء محليين ودوليين خلال السنوات الخمس الماضية، وحدّث في بياناته المنشورة تبيد اللاجئين عن الصراعات السياسية، لكن الحكومة اللبنانية أثبت أن تنظر في توصياته والعمل عليها، ولم نشهد أي ردود فعل إيجابية بشكل مباشر.

كانت ولا تزال القرارات الحكومية سبباً رئيسياً بقوننة حملات الترحيل القسري بحق اللاجئين في لبنان، والتي تعتبر أساساً لازدياد مؤشر عمليات التهريب وتجارة البشر. تحدث هذه التطورات نتيجة للتصرفات غير المسؤولة للسلطات اللبنانية أثناء تنفيذ تلك الحملات. وقد ذكر ACHR عدّة مرات بأن قرار المديرية العامة للأمن العام الصادر عام 2015 وقرار مجلس الدفاع الأعلى الصادر في 24 نيسان 2019، تسبب في إضعاف اللاجئين أمام القانون، من حيث استحالة تسوية أوضاعهم القانونية واستحصلهم على مستندات إقامة قانونية بالطرق المشروعة، فضلاً على أن خطابات الكراهية التي تصدر عن الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات اللبنانية تشجع على استغلال اللاجئين وابتزازهم مادياً ومعنوياً، وهذا ما سمح للمهربين باستغلال هذه الفرصة للاجئين.

إن الحملة الأمنية العشوائية التي بدأت في نيسان/أبريل 2023 حيث يتم ترحيل اللاجئين قسراً بطريقة عشوائية عبر معبري "المصنع ووادي خالد" الحدودي في نقطة عشوائية بعد الحدود اللبنانية والقرب من الحدود السورية، ومن دون التأكد من وجود ضمانات لسلامتهم من قبل السلطات اللبنانية. ويتم ترك هؤلاء اللاجئين في نقاط عشوائية بالقرب من الحدود السورية، ويصبح اللاجئين أكثر عرضة للانتهاكات والاستغلال من قبل تجار البشر والمهربين الذين يستغلون الفراغ القانوني وغياب سلطة الدولة وعدم التنظيم لزيادة نشاطهم في تهريب البشر.

ووفق مركز وصول 365 حالة ترحيل قسري منذ بداية الحملة الأمنية في نيسان حتى يوم 13 حزيران / يونيو الجاري (بينهم 12 لاجئ يملكون أوراق إقامة قانونية، و13 من النساء، و22 من القاصرين، و2 من أفراد مجتمع الميم عين)، و841 حالة اعتقال تعسفي (بينهم 17 لاجئاً يملكون أوراق إقامة قانونية، و13 من النساء، و25 من القاصرين، و2 من أفراد مجتمع الميم عين). ووفق ACHR خلال الحملة الأمنية التي بدأت في نيسان/أبريل الماضي حتى تاريخ 13 حزيران / يونيو 2023، 82 حالة من اللاجئين المرشحين الذين سلمتهم السلطات اللبنانية إلى الجانب السوري الممثل بالفرقة الرابعة، والتي أعادت تسليمهم إلى مهربي البشر عبر الحدود، وذلك عبر نقطة معبر "وادي خالد" الحدودي شمالي لبنان بهدف استرجار مبالغ مادية من اللاجئين.

وقد تعرض نشطاء سوريين سياسيين لهذه الظاهرة خاصة في حادثة سابقة، حيث تم اختطاف ستة ناشطين للاجئين سوريين من قبل السفارة السورية في بيروت. ونعتقد بأن جرائم الاختطاف أصبحت ظاهرة وقد تنتشر بشكل أوسع ما لم تلتفت الحكومة اللبنانية بشكل جاد لخلق آلية لمحاسبة مرتكبي الجرائم.



ضحايا الترحيل القسري

منذ بداية الحملة الأمنية في نيسان حتى يوم 13 حزيران / يونيو الجاري

365



ضحايا الاعتقال التعسفي

منذ بداية الحملة الأمنية في نيسان حتى يوم 13 حزيران / يونيو الجاري

841

شهادة 2

بتاريخ -04-27-2023 تعرض المخيم 001 في البقاع الغربي **لمداهمة من الجيش اللبناني** واعتقل "أدهم" - اسم مستعار لدواعي أمنية - وعائلته نتيجة لعدم حيازتهم على أوراق إقامة شرعية، نقل بعد ذلك مع مجموعة كبيرة من المرطين إلى ثكنة سحمر العسكرية - البقاع الغربي - وبعد عدة ساعات تم نقل الجميع نحو الحدود السورية ورميهم من قبل الجيش اللبناني خلف الحدود بالقرب من حاجز تابع للفرقة الرابعة في الجيش السوري، استطاع أدهم الإفلات بعد دفع مبلغ وصل \$3000 لأفراد من الفرقة الرابعة من أجل إطلاق سراحه والعودة إلى لبنان بواسطة مهربي البشر.

بعد عودته إلى لبنان وبسبب هذه الحادثة شعر أدهم وعائلته المكونة من زوجة وأربعة أطفال بالخوف من الاعتقال والترحيل مجددًا، فقرر الرحيل إلى إدلب في الشمال السوري، وعلى إثر ذلك بدأ ببيع أثاث منزله، ثم تواصل مهرب لينقلهم إلى إدلب لدى منزل والده. وبتاريخ 05-11-2023 انطلق مع عائلته نحو إدلب وفي منطقة الباب شرقي حلب، اعترض طريقهم حاجز تابع للجيش السوري من الأمن العسكري، **قاموا باعتقاله ونقله إلى فرع خان شيخون إدلب للتحقيق معه** (بحسب مصادر مقربة منه)، وما زال إلى تاريخ اليوم قيد الاعتقال والتحقيق دون توفر أي معلومات أخرى عنه.

أما عائلته فقد تابعت الطريق نحو إدلب ووصلت إلى منزل والد أدهم في الشمال السوري، وتشعر زوجته بالخوف على أدهم بسبب اعتقاله لدى الأمن العسكري السوري وما لذلك من نتائج قد تعرض حياته للخطر.

شهادة 1

كان "أحمد" - اسم مستعار لدواعي أمنية - في زيارة لابنته وزوجها في قبة شمرة، وفي صباح الثلاثاء 11-04-2023 داهم عناصر من الجيش اللبناني ومخابرات الجيش منطقة كفرديبان والبناء الذي تقطن فيه العائلة مع 4 أبنية أخرى **واعتقلوا أحمد مع زوج ابنته ورجال آخرين وصل عددهم إلى 32 شخص**. بالرغم من امتلاكهم مستندات تسجيل في المفوضية ودخول شرعي إلى لبنان، أيضًا بعضهم يمتلك إقامة سارية.

تم اقتيادهم وتقييد أيديهم ونقلهم بسيارات زبل عسكرية إلى مركز صربا - قضاء كسروان. وهناك قامت مخابرات الجيش بتصوير جميع الموقوفين من دون التحقيق معهم كما تم تسجيل ما يحملون من أعراض شخصية، وعند الساعة 4 ظهرا نقلوا جميعًا إلى حاجز شدرا بالقرب من معبر وادي خالد، وقال لهم أحد أفراد الجيش: **"سيتم تسليمكم للفرقة الرابعة على الحدود السورية"**. وبالفعل تم تسليمهم بعد المعبر عند وادي خالد لشابين يرتديان ملابس الجيش السوري، اقتادوهما بعد ذلك إلى نقطة عسكرية بالقرب من مركز لمهربي البشر، **ثم بدأت المفاوضات والابتزازات المادية وأساليب التهريب**، حيث تواصل المهربون مع أهالي الضحايا وطلبوا مبالغ تتراوح بين 150-200 دولار أميركي لكل فرد بهدف إعادتهم إلى لبنان بطريقة غير شرعية.

شهادة 3

يوم الثلاثاء 24-8-2021 حوالي الساعة 10 صباحا **تعرض "جمال" - اسم مستعار لدواعي أمنية - لعملية اختطاف من أمام السفارة السورية في لبنان**، وذلك بعد خروجه منها، واقتيد إلى جهة مجهولة من خلال أشخاص يرتدون زيًا رسميًا بسيارة خاصة، فيما أكملت السيارة طريقها لمئات الأمتار وعاودت الدخول إلى السفارة السورية **وكان المشرف على عملية الخطف ضابط أمن السفارة السورية**. تحت الضغط الإعلامي والحقوقى الذي انتشر آنذاك تم تحويله إلى مخابرات الجيش بعد اعتقال دام لساعات في السفارة السورية ببيروت

تحول "جمال" إلى مفزة مخابرات الجيش اللبناني حيث تم التحقيق معه ومن ثم تحويله إلى وزارة الدفاع اللبنانية للتحقيق معه. ولاحظ "جمال" أن المحقق لهجته سورية. بعد 3 أيام من انتهاء التحقيق وأيضاً تحت الضغط الإعلامي والحقوقى الذي انتشر آنذاك تم تحويله إلى الأمن العام مع 5 أشخاص آخرين كانوا قد اختطفوا معه بنفس الطريقة.

بتاريخ 12-10-2021 تم إطلاق سراحه من الأمن العام ومنحه إفادة إقامة مؤقتة على أن تتم مراجعتهم كل 15 يوم لتجديدها. انتقل إلى مكان إقامة جديد وبقيت مخاوفه من الاعتقال مرة أخرى أو الخطف أو ترحيله إلى سوريا في مكان أقامته الجديد. حينها أرسل محامي إلى السفارة السورية بغية الحصول على جواز سفر، ولكن تم رفض الطلب وإبلاغ المحامي بأنه على المدعو الحصول على الجواز بأمر من وزير الداخلية السوري. ليزال يسعى "جمال" ومن كان معه للخروج وتأمين طريق للسفر إلى خارج لبنان.

التحديات الاقتصادية

تفاقمت الأزمات في لبنان نتيجة التحديات الأمنية والسياسية وتأثر بطبيعتها الوضع الاقتصادي، حيث سجّل لبنان أعلى نسبة تضخم في مؤشر أسعار الغذاء في العالم، بلغت 350% خلال عام واحد حتى نهاية أبريل /نيسان الماضي وفق بيانات الأمن الغذائي الصادرة عن البنك الدولي، حيث قال تقرير⁹ نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في 8 حزيران 2023، بأن نسبة التحويلات النقدية بلغت نحو 37,8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022.

أدى غياب الرقابة ومكافحة الفساد مع ازدياد الخلافات السياسية بين الأفرقاء السياسيين في لبنان إلى تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية إلى 93,000 مقابل الدولار الأمريكي، وتسبب غياب التنظيم الداخلي للبنان بأن جعلت التجار والصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال إلى احتكار أسعار الصرف بجميع عمليات البيع والشراء، ما تسبب في تقديرات بأن يعيش نحو 80% من اللبنانيين في فقر، بينما وصل نسبة الفقر المدقع إلى 36% وأن اللاجئين لا يستطيعون تغطية احتياجاتهم الأساسية بحسب تقرير صادر الاتحاد الأوروبي¹⁰. هذه الفجوة خلقت من حالة إنعدام الأمان لدى المواطنين اللبنانيين، ومع استمرار خطابات الكراهية ضد اللاجئين السوريين من قبل السياسيين، زاد من حدّة الاحتقان، وجعل اللاجئين بموضع مسؤول عن تراجع الحالة الاقتصادية والأمنية من دون الاستناد إلى أي حقائق، وتزايدت انتشار الجماعات من داخل وخارج الأحزاب السياسية الحاكمة التي تستهدف اللاجئين لأغراض اقتصادية.

رصد فريق ACHR عدة حالات تعرّض ضحاياها للاختطاف من قبل جهات مسلحة لأهداف مالية، إذ تطلب الجهة الخاطفة من أقارب الضحية بشكل مباشر بعد القيام بجريمة الاختطاف فدية مالية معينة أو تحقيق مطالب تتعلق بأخذ المال، وغالبًا ما يتم استهداف اللاجئين من ميسوري الحال لتحقيق هذه الغايات، ويتم استخدام أساليب النصب والاحتيال من أجل الإيقاع بالضحية من خلال وعود فرض العمل أو الحصول على إقامة قانونية، أو من خلال إيهامهم بعود إعادة التوطين، أو الهجرة خارج البلاد.

شهادة

في حزيران / يونيو 2022 تعرف "بلال" - اسم مستعار لدواعي أمنية - على شخص عبر "فيس بوك" ووعده بالمساعدة في السفر خارج لبنان مع عائلته بشرط تأمين مبلغ 8000 دولار أمريكي من أجل تكاليف الخروج بحرًا باتجاه أوروبا، وفي 17 من الشهر نفسه طلب ذلك الشخص لقاء "بلال" مع عائلته المكوّنة من ثلاثة أطفال وزوجته، في شترة من أجل الانطلاق عبر البحر المتوسط، اتجهوا بسيارة أجرة شمالًا إلى بعلبك، وذلك بحجة جمع أشخاص آخرين سينطلقون بنفس الرحلة.

بالقرب من بعلبك، كان هناك سيارة من نوع "Range Rover" سوداء اللون تنتظر وصولهم، يستقلها مجموعة مسلحة رافقوهم طوال الطريق باتجاه الهرمل في منطقة حدودية مع سوريا، وعند وصولهم إلى مزرعة للأبقار، تم إخبار "بلال" وعائلته بأنهم مخطوفين، وكان في المزرعة عدة أشخاص لاجئين سوريين، مخطوفين بنفس الطريقة بينهم نساء.

تعرّض الزوجان للضرب، وفتّشت العصابة الخاطفة الزوجة بحثًا عن أي أموال أو أشياء ذات قيمة مخبئة، في الوقت نفسه، حاول أحد عناصر العصابة نزع ثيابها محاولًا اغتصابها، في اليوم الثاني تعرّضت الزوجة للاغتصاب والعنف الجنسي.

تواصل الخاطفون مع أقارب "بلال" من هاتفه المحمول، عبر "واتساب"، من أجل ابتزازهم من خلال إرسال صورهم ومقاطع مصورة توثق ضربهم ومعاملتهم بقسوة، طلبوا مبلغًا قدره 9000 دولار أمريكي كفدية مقابل إخلاء سبيلهم، وبعد التفاوض لمدة ثلاثة أيام من عملية الاختطاف، تم دفع مبلغ 6000 دولار أمريكي، وبعد أن تمت عملية الدفع، تركت العصابة الخاطفة "بلال" وعائلته في منطقة بعلبك- رباق، بعد تسلّم المبلغ من قبل وسيط بين الطرفين.

لم يستطع "بلال" تقديم بلاغ أمني بسبب تهديده بالقتل في حال فعل ذلك، لكنه أبلغ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي اكتفت بالاستماع لشهادته فقط، حاول توثيق آثار الضرب والاعتصاب في أحد مشافي البقاع، وطلب حضور طبيبًا شرعيًا، لكن المشفى طرده عند معرفتها بإحداثة الاختطاف، خوفًا من معرفة العصابة بأي خدمات طبية قد تم تقديمها للضحايا بينما تعاني الزوجة من اضطرابات نفسية حادة، إذ عاشت عدة تجارب محاولة فيها الانتحار.



القانون يُضعف ضحايا الاختطاف

يعاني اللاجئون من نقص الحقوق الإنسانية الأساسية بسبب عدم وجود حلٍ جدّي لوضعهم القانوني، مما يؤدي إلى تعرّضهم للاستغلال الاقتصادي والابتزاز، وإضعاف موقفهم أمام القانون.

وتجدر الإشارة أنه منذ 24 نيسان/أبريل 2019، يعاني جميع اللاجئين السوريين الذين دخلوا إلى لبنان بطرق غير نظامية، من عدم وجود أيّ سند قانوني يحميهم من أيّ ادعاءات. وذلك بسبب عدم منحهم الإقامة القانونية، حيث يفرض قرار المجلس الأعلى للدفاع اللبناني ترحيلهم إلى سوريا، بناءً على القرار¹¹ أصدره في أبريل/نيسان 2019 والذي ينص على ترحيل اللاجئين السوريين الداخليين إلى لبنان من دون المرور بالمعابر الحدودية الرسمية، ولم ينشر المجلس أيّ شيء متعلق بآليات الترحيل، لكن الوقائع تشير إلى أن تطبيق آلية الترحيل لا يقتصر على الحالات التي دخلت بطريقة غير شرعية وإنما يمتد إلى مجمل اللاجئين السوريين، ومن دون التحقق بشأن التهديدات المحتملة لحياتهم وحرّيتهم في حال إعادتهم إلى سوريا، وهم بذلك يفتقدون الحماية والأمان المطلوبين.

وفي الوقت نفسه، فإن معظم الإجراءات الحكومية، المتعلقة بتقديم اللاجئين شكوى لدى الجهات الأمنية ضد عصابات الاختطاف مرتبطة بالحصول على وثائق إقامة سارية المفعول، وبالتالي، فإن قرار المجلس الأعلى للدفاع اللبناني حرم اللاجئين حقهم في الدفاع عن أنفسهم بالطرق التي حددها القانون، وتهاون مع أيّ ممارسات قد تنتهك حقوقهم، ما يجعل ثقافة إفلات الجناة من العقاب منتشرة في الكثير من المناطق التي ترتفع فيها عمليات الاختطاف بحق اللاجئين.

يعاني اللاجئون من نقص الحقوق الإنسانية الأساسية بسبب عدم وجود حلٍ جدّي لوضعهم القانوني، مما يؤدي إلى تعرّضهم للاستغلال الاقتصادي والابتزاز، وإضعاف موقفهم أمام القانون.

الشبكات الإجرامية العابرة للحدود

بحسب المعلومات التي وصلت إلى ACHR، فإن العصابات المسيطرة على نشاط جرائم الاختطاف تابعة لحزب سياسي لبناني وعصابات تجارة المخدرات المقربة منه و/أو تحت حمايته، مسؤولة عن عمليات اختطاف اللاجئين السوريين مقابل فدية في عدة مناطق لبنانية. وتشمل هذه المناطق البقاع الأوسط والشمال وعكار في الشمال اللبناني، وعلى جانبي الحدود السورية-اللبنانية، وتحديداً في منطقة وادي خالد، ومنطقة الهرمل حوش السيد، ومنطقة عرسال، ومنطقة المصنع. وتقابل تلك المناطق على الجانب السوري بلدات القصير وريفي حمص ودمشق المتاخمة للحدود السورية- اللبنانية.

تتراوح مدة الاختطاف بين أسبوع وثلاثة أشهر، يتعرض خلالها المخطوف للضرب والاستغلال وإساءة المعاملة تحت ظروف غير إنسانية. وتتضمن مطالبات الخاطفين فدية مالية تتراوح قيمتها بين 2,000 و15,000 دولار أمريكي في بعض الأحيان. وبعد دفع الفدية، يتم تحديد أماكن إطلاق سراح المخطوفين استناداً إلى قربها من المناطق الحدودية مع سوريا، ويتم الاتفاق على تحديد ذلك المكان بين الجهة الخاطفة وأقرباء الضحية أو عبر وسيط. ويتم إطلاق سراح الضحايا المخطوفين في أماكن عامة بعيداً عن رقابة السلطات الأمنية، ومن بين تلك المناطق منطقة الهرمل، وبعلبك، وشتورة، وبيروت.

وتشير المعلومات المتوافرة لـ ACHR إلى أنه ثمة عصابات واسعة من الجهات الخاطفة بمناطق مختلفة تتبع لأفراد من جهات رسمية داخل الحكومة، تضم تلك الجهات عملاء يتولون جمع أموال الفدية. بالإضافة إلى ذلك، إن حملات الترحيل القسري الأخيرة التي تقوم بها السلطات اللبنانية تتسبب في زيادة نشاط العصابات الحدودية حيث يتم استغلال اللاجئين السوريين المرشحين قسرياً من لبنان في عمليات التهريب من قبل هذه العصابات. بسبب وضعهم الضعيف وغياب الرقابة على الحدود من السلطات اللبنانية، يصبح اللاجئين أهدافاً سهلة للعصابات والمهربين الذين يتزدهرون لنقلهم عبر الحدود بشكل غير قانوني. يتم تهريب اللاجئين عبر مسارات خطيرة وبأساليب غير آمنة، مما يضعهم في خطر كبير ويعرضهم للاستغلال والإيذاء وقد يعرض ذلك حياتهم للخطر.



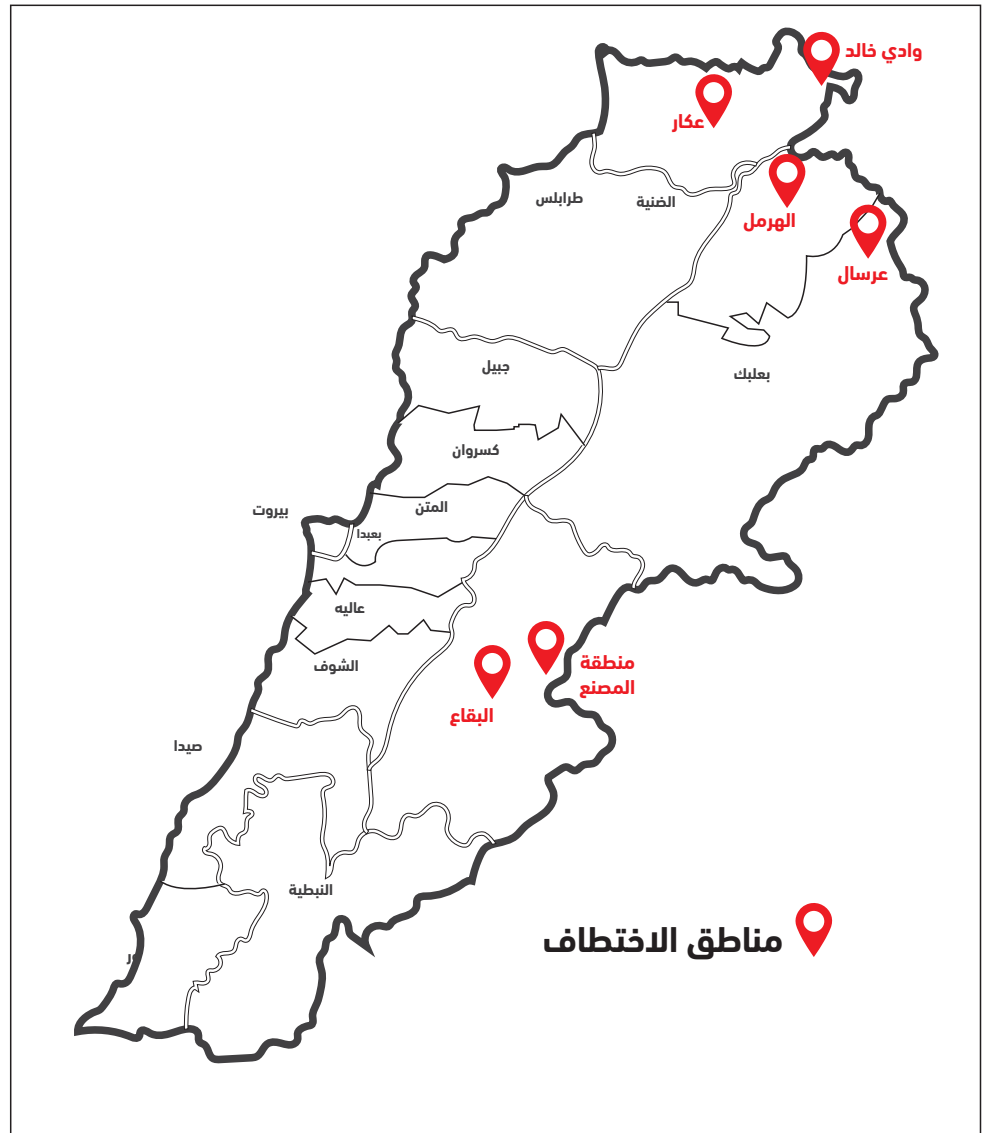
مدة الاختطاف

تتراوح بين أسبوع
إلى 3 أشهر



الفدية المادية

بين \$2.000
إلى \$15.000



مناطق الاختطاف 

القوانين المحلية والدولية ذات الصلة

يعد اختطاف الأشخاص أو حرمانهم من حريتهم من دون الالتزام بالأسباب القانونية جريمة بنص قانون العقوبات اللبناني، إذ نصت المادة 569 من القانون "من حرم آخر حريته الشخصية بالخطف أو أي وسيلة أخرى، عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة"، ويعاقب الفاعل بالأشغال الشاقة المؤبدة¹² في حال إذا تجاوزت مدة حرمان الحرية الشهر، أو تم تعذيب المخطوف جسديًا أو معنويًا، أو إذا استعمل الفاعل ضحيته من أجل طلب الفدية، أو إذا حصلت جريمة الاختطاف بفعل جماعة من شخصين أو أكثر.

كما يعد من ضمن التزامات لبنان الدولية محاربة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة، ضمن الاتفاقية¹³ التي بموجبها يجب أن تضمن كل دولة طرف بأن تكون جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي، وينطبق الأمر ذاته على قيام أي شخص بأي محاولة لممارسة التعذيب وعلى قيامه بأي عمل آخر يشكل تواطؤًا ومشاركة في التعذيب.

يمنع القانون الدولي لحقوق الإنسان جميع أشكال الخطف والاختطاف بما في ذلك الخطف السياسي والاختطاف الجماعي، ويتطلب من الدول الأعضاء في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة تنفيذ تدابير من أجل حماية الأفراد من هذه الأفعال غير القانونية.

تم تحديد عدد من البنود في الاتفاقيات الدولية التي تنص على حظر الاختطاف في لبنان وفي جميع أنحاء العالم، ومنها:

إن المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على "لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفًا"¹⁴، تشير هذه المادة بشكل صريح ومباشر إلى حق عدم تعرض للاحتجاز التعسفي، إذ لا يمكن لأحد أن يعتقل أو يحتجز أي شخص بشكل تعسفي.

كما تنص المادة 17 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري¹⁵، أن "لا يجوز حبس أحد في مكان مجهول"، وتحظر تعسف اختفاء الأشخاص وتلزم الدول بالتحقيق في شكاوى الأسر والأشخاص ذوي الصلة واتخاذ التدابير اللازمة للكشف عن مصير المفقودين.

وتنص المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على تجريم الترحيل القسري، بأنه "لا يجوز إبعاد الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم دولة طرف في هذا العهد إلا تنفيذًا لقرار اتخذ وفقًا للقانون، وبعد تمكينه، ما لم تحتم دواعي الأمن القومي خلاف ذلك، من عرض الأسباب المؤيدة لعدم إبعاده ومن عرض قضيته على السلطة المختصة أو على من تعينه أو تعيينهم خصيصًا لذلك، ومن توكيل من يمثله أمامها أو أمامهم".

"من حرم آخر حريته الشخصية بالخطف أو أي وسيلة أخرى، عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة"
المادة 569 من قانون العقوبات اللبناني

"يجب أن تضمن كل دولة طرف بأن تكون جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي، وينطبق الأمر ذاته على قيام أي شخص بأي محاولة لممارسة التعذيب وعلى قيامه بأي عمل آخر يشكل تواطؤًا ومشاركة في التعذيب."
اتفاقية محاربة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

"لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفًا"
المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

"لا يجوز حبس أحد في مكان مجهول"
المادة 17 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

الخاتمة والتوصيات

تعد جريمة الاختطاف من الجرائم الخطيرة التي تمس حقوق الإنسان وتخرج عن إطار القانون والعدالة، وتتطلب جهودًا حكومية ومجتمعية متكاملة لمكافحتها وحماية المجتمع من خطرها. ويتطلب مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة تعاونًا متكاملًا من السلطات اللبنانية والمجتمع المدني وتعزيز الجهود القانونية والأمنية في هذا الصدد، كما يتعين على الحكومة اللبنانية تحمّل مسؤولياتها في حماية اللاجئين السوريين وتعزيز القرارات والتشريعات القانونية المتعلقة بمكافحة جرائم الاختطاف.

يعترف ACHR بالجهود التي بذلتها السلطات اللبنانية حتى الوقت الحالي للتصدي لعمليات الاختطاف، بما في ذلك القبض على بعض المشتبه بهم ومقاضاتهم، لكن يشعر ACHR بالقلق بسبب استمرار عمليات الاختطاف بحق اللاجئين السوريين، وحيال عدم كفاية تدابير الأمن والسلامة في المخيمات، بصورة واضحة، وبثير الهواجس حيال هذه القضية ما يتردد من مزاعم عن تورط أفراد من أجهزة أمنية، أو تواطؤهم، في عمليات اختطاف اللاجئين السوريين في البلاد. نحث السلطات اللبنانية على توفير حماية أي شخص موجود ضمن أراضيها أو يخضع لولايتها القضائية، بصرف النظر عن الجنسية من التعرّض للعنف وللحرمان من الحرية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة.

ويدعو مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) الحكومة اللبنانية اتخاذ قرارات صارمة لمتابعة ملف الاختطاف على محمل الجد لتعزيز حقوق الإنسان في البلاد، ويوصي ما يلي:

توصيات للحكومة اللبنانية:

- إجراء تحقيقات سريعة وفعالة ومحايدة مع جميع الأشخاص المتورطين في جرائم اختطاف اللاجئين، وحيثما تتوافر أدلة مقبولة وكافية، يتعين توجيه الاتهام إلى الأشخاص المشتبه بهم ومحاكمتهم وفق إجراءات تتوافق مع القانون اللبناني.

- بذل جهود جادة لتقديم جميع الأشخاص المتورطين والمشتبه بهم في جرائم الاختطاف إلى العدالة والتحقيق معهم.

- تعزيز الجهود لمكافحة الفقر والبطالة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع اللبناني واللاجئين السوريين، وذلك لتقليل الحاجة إلى الهجرة غير النظامية والتي يتعرض فيها اللاجئون لخطر الاختطاف والاستغلال.

توصيات إلى المفوضية السامية للأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين:

- يجب على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان العمل بشكل حثيث لمكافحة جرائم الاختطاف والتحريض عليها، وتوفير الدعم والتعاون مع الجهات المختصة في لبنان لمنع ذلك ولحثهم على تقديم مرتكبي هذه الجرائم ومحاسبتهم أمام القضاء.

- يجب على المفوضية تعزيز الوعي القانوني للاجئين بحقوقهم والإجراءات القانونية المتاحة لهم في حالة تعرضهم لجرائم الاختطاف، وتعزيز وصولهم إلى الإجراءات القانونية اللازمة. وتقديم الدعم القانوني للضحايا وتعزيز التعاون مع السلطات المحلية والدولية في هذا الصدد.

- أيضا يجب على المفوضية العمل على تحسين الأمن بما في ذلك تعزيز الإجراءات الأمنية والمراقبة بالتعاون والتنسيق مع السلطات المحلية.

- يجب على المفوضية تحسين حماية اللاجئين الأكثر عرضة لجرائم الاختطاف، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم والنساء وكبار السن، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي اللازم لهم في حال تعرضهم لأي عملية تسبب لهم الأذى النفسي أو الجسدي.

- إلغاء القرار الصادر عن المجلس الأعلى للدفاع رقم 50/أع/م ج اد/س تاريخ 15 نيسان/أبريل 2019 وقرار المدير العام للأمن العام رقم 43830/ق.م.ع تاريخ 13 أيار/مايو 2019 والقاضيين بترحيل المقيمين السوريين الدائمين إلى لبنان عبر المعابر غير الرسمية.

- المبادرة فورًا إلى تنفيذ قرار مجلس شوري الدولة رقم 421/2017-2018 تاريخ 8 شباط/فبراير 2018، ضمانًا للشرعية والانتظام العام في لبنان، والإعلان عن وقف العمل بالإجراءات الصادرة عن المديرية العامة للأمن العام في العام 2015 وتعديلاتها بخصوص شروط دخول المواطنين السوريين وإقامتهم في لبنان.

- تعزيز التحقيق والملاحقة الجنائية في حالات الخطف والاحتجاز غير القانوني للاجئين، وتقديم الدعم اللازم للضحايا والتأكد من إجراء محاكمات عادلة للجنة. وضمان تيسير وصول اللاجئين الذين وقعوا ضحايا الاختطاف إلى إجراءات نزيهة من آليات جبر الضرر والتعويض، وحمايتهم من الإعادة القسرية أثناء إجراءات التحقيق معهم في سياق النظر بقضايا الاختطاف.

- النشر المستمر للتوعية القانونية للجمهور بحقوق اللاجئين والتدابير القانونية المتاحة لحمايتهم من الاختطاف، وتعزيز التوعية في المجتمعات المضيفة بأهمية حماية حقوق اللاجئين وعدم التسامح مع جرائم الاختطاف.

- ضمان أمن اللاجئين السوريين، ومن يتعرضون لخطر انتهاك الاختطاف على أيدي العصابات وشبكات المتاجرين بالبشر، وينبغي للتدابير المتخذة أن تشمل، كأولوية، اتخاذ تدابير أمنية كافية في المناطق البقاع الأوسط والشمال وعاكر في الشمال اللبناني، وعلى جانبي الحدود السورية- اللبنانية، وتحديدًا في منطقة وادي خالد، ومنطقة الهرمل حوش السيد، ومنطقة عرسال، ومنطقة المصنع، ووضع هذه التدابير موضع التنفيذ فورًا وإدامتها.

المراجع

- ¹ قوى الأمن تحذر المواطنين من عمليات خطف تستدرج ضحاياها عبر مواقع التواصل الاجتماعي...، موقع "قوى الأمن الداخلي"، 7 من نيسان/ إبريل 2022، <https://cutt.us/j1Shx>.
- ² مقال بعنوان "الكثائب: حزب الله خطف القرار اللبناني وحول الجنوب لمنطقة خارجة عن سلطة الدولة برضى المنظومة الحاكمة"، موقع "النشرة"، 12 من نيسان/ أبريل 2023، <https://cutt.us/IE0UT>.
- ³ "المؤشرات الأمنية ارتفاع في جرائم السرقة والقتل والخطف"، شركة "الدولية للمعلومات" الإحصائية في لبنان، 14 من آذار/ مارس 2022، <https://cutt.us/SjKpU>.
- ⁴ ارتفاع جرائم الخطف لقاء فدية، شركة "الدولية للمعلومات" الإحصائية في لبنان، 10 من تشرين الأول/ أكتوبر 2022، <https://cutt.us/y0j4P>.
- ⁵ "على السلطات اللبنانية أن تحقق في عمليات الاختطاف وأن تلاحق الخاطفين"، هيومن رايتس ووتش، 20 من آب/ أغسطس 2012، <https://cutt.us/RUa27>.
- ⁶ موجة اختطافات طائفية في لبنان على خلفية الأوضاع في سوريا، بي بي سي، 11 من حزيران/ يونيو 2012، <https://cutt.us/hqFLj>.
- ⁷ مرجع سابق.
- ⁸ Lebanese security forces warn of rise in kidnappings for ransom, ARAB NEWS, 28- 4- 2022, <https://cutt.us/09Mgy>.
- ⁹ <https://www.undp.org/ar/lebanon/press-releases/atlaq-tqyr-hwl-aldwr-almztayd-llthwylat-alnqdyt-wahmytha-fy-lbnan>
- ¹⁰ <https://bit.ly/465tQtn>
- ¹¹ مجلس الدفاع الأعلى يورط لبنان في تهريب اللاجئين السوريين: ممارسات مخالفة لحكم القضاء والقانون <https://rb.gy/qrvrl>
- ¹² قانون العقوبات اللبناني، المادة 569، سبع حالات من التشديد في العقوبة، <https://cutt.us/h7LaW>.
- ¹³ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984، <https://cutt.us/mmgXt>.
- ¹⁴ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 9، <https://cutt.us/GorCr>.
- ¹⁵ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 17، <https://cutt.us/FPJWm>.



جرائم الاختطاف وتجارة البشر بعد ترحيل اللاجئين قسراً من لبنان



Attribution-NonCommercial-
NoDerivatives 4.0 International
(CC BY-NC-ND 4.0)